

اسم الطالب: رغد أبا الخيل

يتم تقييم كل خطة بحث (عرض مبدئي) وفقاً لمعايير التقييم التالية:

عناصر التقييم	مقبول	مرفوض	يحتاج تعديل	ملاحظات
غلاف البحث			✓	كلية : العلوم الإنسانية قسم: ماجستير القانون الرقمي
عنوان البحث	✓			تتم كتابة العنوان باللغتين العربية والإنجليزية يتضح من خطة البحث تركيزك على وسائل إثبات الطلاق والرجعة في قانون الأحوال الشخصية السعودي فمن الأفضل توضيح ذلك في العنوان.
المقدمة	✓			
أهمية البحث	✓			لا نحتاج في أبحاث القانون إلى تقسيم أهمية الدراسة إلى نظرية وعملية، فتتم كتابتها من وجهة نظر الباحث القانوني بشكل عام.
مشكلة البحث	✓			تمت صياغة تساؤل في مشكلة البحث فمن الأفضل صياغة المشكلة في صورة جملة خبرية طالما أنك أفردت جزء خاص بتساؤلات الدراسة.
تساؤلات أو فرضيات البحث	✓			(تدقيق لغوي) تكتب قانون الأحوال الشخصية السعودي وليس قانون الأحوال الشخصية السعودية.
منهجية البحث	✓			
أهداف الدراسة	✓			(تدقيق لغوي) تكتب قانون الأحوال الشخصية السعودي وليس قانون الأحوال الشخصية السعودية.
خطة البحث			✓	في المطلب الأول عند تحديد وسائل الاتصال الحديثة وماهيتها وخصائصها يلزم ربط ذلك بوسائل الإثبات الرقمي وربط ذلك بموضوع البحث الأساسي وتوضيح الأبعاد القانونية.
المراجع			✓	طريقة كتابة المراجع في التوثيق بالهوامش تحتاج تعديل (موضح لكم في نهاية الملف الطريقة الصحيحة). من المهم إضافة عدد من المراجع الأجنبية في قائمة المراجع فهي تثري البحث بالإضافة للمراجع العربية المذكورة.

- المجهود المبذول في خطة البحث ممتاز ومنتظر المزيد في المشروع البحثي النهائي مع الأخذ بالملاحظات. - لا يتم تقسيم خطة البحث لفصلين بل تكتب كخطة بحث أو عرض مبدئي بذكر العناصر الرئيسية للخطة دون تقسيمها لفصول. - الجزء الخاص بالنظرية العامة المتبعة لإعداد الدراسة (نظرية التبادل) هي نظرية اجتماعية ولا علاقة لها بموضوع بحثك من الناحية القانونية فمن الأفضل الاستغناء عن هذا الجزء. - ذكر الحدود البشرية في الدراسة وتحديدها كما ذكرت يتطلب تنفيذ ذلك ووضع الاستبيانات واستطلاعات الرأي من أدوات الدراسة وتوضيح ذلك بالتفصيل إن أردت إضافة هذا الجزء في بحثك. - الحدود الزمانية لا يلزم في تحديدها تحديد الفصل الدراسي حيث سيتم استكمال البحث في الفصل التالي، فيمكنك الاكتفاء بتحديد العام الذي تجري فيه البحث. - من المهم العمل على التدقيق اللغوي و استخدام علامات الترقيم بالطريقة الصحيحة في جميع أجزاء البحث. - التوثيق في الهوامش يتم بالطريقة الموضحة لكم على النحو التالي:	ملاحظات عامة على خطة البحث
---	-----------------------------------

يلزم توثيق هذه الخطوة بالمراجع وذلك على النحو التالي :

أسلوب توثيق البحث في القانون:

الخطوة الأولى: توثيق المراجع بالهامش:

يُعرّف الهامش بأنه: "الجزء الفارغ الذي يوجد في أسفل صفحة البحث العلمي، وفي الغالب يُفصل بين المتن والهامش خط أفقي".
الوظيفة المتعلقة بالهامش:

تتمثل وظيفة الهامش في توثيق مراجع البحث العلمي التي استند إليها الباحث في جزئية تخص موضوع البحث، ويشتمل التوثيق على العناصر التالية:

✓ بالنسبة لطريقة توثيق الكتب في البحث:

اسم مؤلف المرجع، ثم عنوان الكتاب، ثم رقم الطبعة أو الجزء، ثم دار النشر، ثم سنة النشر، وفي النهاية رقم الصفحة.
مثال:

د. محمد أحمد صالح الصالح ، حقوق الإنسان في القرآن والسنة وتطبيقاتها في المملكة العربية السعودية، دار النشر مكتبة الملك فهد الوطنية، الطبعة الأولى، سنة 2000، ص66.

-

- و في حالة عدم وجود سنة للنشر، فيكتب الباحث في موضع (سنة النشر) جملة (دون سنة للنشر).
مثال:

المهندس أسامة الحسيني ، الشبكة الكمبيوترية العالمية – إنترنت، الناشر مكتبة ابن سينا للنشر، بدون سنة النشر.

✓ بالنسبة لطريقة توثيق المقالات:

اسم مؤلف المقال، ثم عنوان المقال بين " "، ثم اسم الصحيفة أو المجلة، ثم رقم المجلد، فالعدد، فالسنة، وبعد ذلك اسم الناشر، ثم مكان النشر، ثم تاريخ النشر، وفي النهاية أرقام الصفحات.

✓ بالنسبة لطريقة توثيق الوثائق الرسمية والقوانين:

يجب عليك أن تراعي القيام بذكر اسم الدولة، وكذلك اسم القانون، والسلسلة، واسم الناشر، ومن ثم تاريخ نشر القانون.

الخطوة الثانية: التوثيق في القائمة الختامية للمراجع :

يجب بعد الانتهاء من تنفيذ جميع مراحل منهج البحث العلمي، بإثبات جميع الكتب والمصادر التي استعان بها، ويجب أن يتوافر في القائمة النهائية للمراجع جميع البيانات والمعلومات عن المراجع المدرجة في متن الموضوع.

✓ ترتيب المرجع هجائياً:

ترتب المراجع من خلال الترتيب الهجائي لأسماء مؤلفي المراجع، وفي تلك الحالة ينبغي مراعاة ما يلي:

القيام بذكر المؤلف بالكامل كما هو موضوع بغلاف الكتاب أو المصدر، وذلك بالنسبة للمراجع التي توجد باللغة العربية، وبالنسبة للمراجع التي توجد باللغات الأجنبية فينبغي ذكر اسم المؤلف كما هو، ولا يجوز القيام بترجمة الاسم؛ لأن ذلك مُغاير للحقيقة، ويُناقض مفهوم الأمانة العلمية في نقل اسم مؤلف المرجع. وبالنسبة للمراجع التي توجد باللغات الأجنبية، فيُكتفى بذكر اسم عائلة المؤلف، وبعد ذلك يتم ذكر الحرف الأول من اسمه.

Lucas (A.), Le droit de l'informatique, Thémis, P. U. F., Edition 1987.